

المنظور التكاملي في تفسير الجريمة

أ.د / وسيلة يعيش خزاز
المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار - قسنطينة

الملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تشخيص الثورة العلمية التي تشهدها العلوم الاجتماعية المعاصرة، على مستوى الإمداد والاستمداد بين مختلف فروعها في مجال دراسة الجريمة، حيث لم يعد الجدل مطروحا في الوقت الحاضر حول مشروعية الاستعانة بالمعرفة الاجتماعية السوسولوجية، والمعرفة النفسية السيكلوجية، وكذا العضوية البيولوجية، في الكشف عن الأسباب المتعددة للجريمة، بقدر ما أصبح التنوع في مناهج النظر والقراءة، والتعدد في مناهج البحث وأدواته، شرطا ضروريا لتحقيق الرصد الشمولي لأبعاد الجريمة المتعددة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، علم الاجرام، علم البيولوجيا الجنائية، علم النفس الجنائي، علم الاجتماع الجنائي.

Research Summary:

This research paper seeks to diagnose the scientific revolution taking place in contemporary social sciences, at the level of supply and derive between the various branches in the crime's study, where the debate now is no longer about the legality of depending on the social sociological knowledge, the mental psychological knowledge and the bio-organic one to detect the multiple causes of crime, but on the diversity of view and reading curricula, and the plurality of research methods and tools which has become a requisite condition to achieve the holistic monitoring of the multiple dimensions of crime.

Keywords: crime, criminology, criminal biology science, criminal psychology, criminal sociology.

تمهيد:

فرض المنظور التكاملي في دراسة الجريمة نفسه على مسار تطور علم الاجرام، بالنظر إلى فقر النتائج التي خلصت إليها العلوم الجنائية منفصلة في رصد العوامل المفضية إلى نشأة السلوك الاجرامي. فقد انشغلت البيولوجيا الجنائية بدراسة الجوانب الوراثية للمجرم، من خلال إخضاعه لفحوص مخبرية تشريحية تكشف عن تركيبه العضوي، وما يعتريه من أوجه خلل قد تكون سببا في سلوكه الاجرامي، مؤكدة الطابع الوراثي للجريمة في ظل إغفال تام لدور العوامل الاجتماعية في تشكيل سلوك الفرد. فيما اهتم علم النفس الجنائي بدراسة شخصية المجرم، والكشف عن الاضطرابات النفسية والعقلية التي يمكنها أن تكون سببا في ارتكابه اللاتشعوري للفعل الاجرامي، في ظل تجاهل آخر لدور العوامل الاجتماعية في ظهور هذه الاضطرابات. أما علم الاجتماع الجنائي فقد اجتهد رواده في تسليط الضوء على العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تساعد على انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها، في ظل تجاهل تام لدور العوامل البيولوجية والنفسية في حدوث الفعل الاجرامي. وكان لظهور النظريات التكاملية في علم الاجرام، الدور البارز في التأكيد على أن الشخصية الاجرامية هي نتاج تفاعل بين الدوافع

النفسية وملايسات البيئة الاجتماعية، مما أفضى إلى تدعيم العلاقات البينية بين مختلف العلوم الجنائية، وإلى تقديم تفسيرات أكثر واقعية وشمولية للظاهرة الاجرامية.

على ضوء ما سبق، ترصد الورقة البحثية جملة الأهداف التالية:

- توضيح قصور النظرة التخصصية في تفسير الظاهرة الاجرامية.
- إبراز أهمية الرؤية التكاملية بين العلوم الجنائية في رصد أبعاد الظاهرة الاجرامية.

1. الجريمة من منظور البيولوجيا الجنائية:

يرجع الفضل في نشأة البيولوجيا الجنائية للطبيب الإيطالي "سيزار لومبروزو" César Lombroso (1835م-1909م) مؤسس المدرسة الوضعية الايطالية في علم الاجرام. يهتم هذا العلم بالبحث عن المظاهر العضوية التي يمكنها أن تكون سببا في ميل الشخص إلى الاجرام، سواء على مستوى بنيته التشريحية، أو تركيبته الفسيولوجية، أو هيئته المورفولوجية، حيث يفسر الجريمة بإسنادها إلى خلل في الإفراز الغدي لجسم المجرم، أو عدم انتظام في تفاعلاته الكيميائية، أو شذوذ تشريحي في أحشائه الداخلية أو أعضائه الخارجية.

عام 1876م، نشر "لومبروزو" كتابه الشهير "الرجل المجرم L'homme Criminel"، الذي دافع فيه عن الطرح القائل بوجود علاقة ثابتة بين التكوين العضوي للمجرم وسلوكه الاجرامي. لقد سمح له عمله كطبيب وضابط في الجيش الايطالي من تعميق بحوثه الأنثروبولوجية على الجنود المنحرفين، وقد جاءت حصيلة هذه الأبحاث الوصفية المقارنة، التي توسعت لتشمل الأحداث المنحرفين المتواجدين بمراكز إعادة التربية، والمجرمين الراشدين من الرجال والنساء على اختلاف أعمالهم الاجرامية، لتؤكد وجود بعض الخصائص العضوية التي تميز المجرمين عن سواهم. كما أفضت المقارنات التي أجراها بين الخصائص العضوية لهؤلاء المجرمين، والسمات الجسمية للإنسان البدائي إلى تأكيد الطابع الوراثي للإجرام.

لقد خلاص "لومبروزو" إلى وجود نموذج للإنسان المجرم بالميلاد "Le criminel né"، يتميز بعلامات أطلق عليها بالعلامات الارتدادية، وهي جملة من الصفات العضوية والنفسية التي تميز الانسان البدائي الأول، والتي تنتقل إلى المجرم عن طريق الوراثة. (Lombroso, 1887: p148)

من أهم المميزات التشريحية التي لاحظها لومبروزو على المجرمين: اختلاف حجم وشكل الجمجمة عن النمط الشائع في السلالة أو المنطقة التي ينتمي إليها المجرم، الضيق في تجويف الرأس، ضخامة الفكين، ميل وصغر محجر العين، بروز عظمتي الخدين، كبر أقواس الحواجب، فرط تصلب العظام، انحسار الجبين، عدم تشابه نصفي الوجه، بروز العظام الورميانية، بروز عظم الدرزية، العيوب في ثقب الجمجمة. (Lombroso, 1887: pp131-143)

لم يكتف "لومبروزو" بتحديد المميزات التشريحية للمجرمين، ولكنه تجاوز ذلك إلى المقارنة بين المجرمين من الجنسين، ليخلص في الأخير إلى أن المجرمات من النساء أقرب في صفاتهن التشريحية إلى المجرمين الرجال من النساء العاديات، لا سيما فيما يتعلق بصغر تجويف الرأس، كبر أقواس الحواجب، ضخامة الفكين وعيوب ثقب الجمجمة، مما يؤكد نظريته حول نموذج الإنسان المجرم "Le type criminel". (Lombroso, 1887: p143)

اجتهد "لومبروزو" أيضا في إبراز الصفات التشريحية المميزة لمختلف فئات المجرمين، فذهب إلى أن مجرمي السرقة يتميزون بالشكل الدائري أو المخروطي للجمجمة، كما يتصفون بالعمق المفرط في تجويف العين مع انحسار الجبين. خلافا لمجرمي القتل، الذين يتميزون بضخامة الفكين، مع بروز العظام الورميانية، وتسطح الجمجمة. أما العاهرات فلا يختلفن عن القاتلات في صفاتهن التشريحية عموما إلا من حيث كثرة تجاعيد الجبين. (Lombroso, 1887: p144)

من جانب آخر، عمل "لومبروزو" على إبراز أهم الصفات المورفولوجية التي تميز أغلب المجرمين، وهي: الأذنان المعقوفتان، الشذوذ في تركيب الأسنان لاسيما بروز الأنياب، الأنف المعقوف، كثافة الشعر، غياب اللحية، شحوب الوجه، الجبين المجعد، ضخامة الفكين، الذقن المربع، الوجنتين الواسعتين، الحول، الطول أو القصر المفرط للذراعين، أما لون الشعر فهو في الغالب أسود أو كستنائي وبدرجة أقل أشقر. (Lombroso, 1887: pp181-185)

وبالمثل، فقد اجتهد في إبراز الصفات المورفولوجية التي تميز بين مختلف فئات المجرمين، ليؤكد أن ما يميز مجرم الاغتصاب هو جحوظ عينيه، غلاظة شفثيه، كثافة جفنيه، كما أنه في الغالب هزيل الجسم، كسيح، أشقر، وأحيانا أحذب. أما مجرم اللواط فيتصف بأنافة أنثوية، شعر طويل انسيابي منسق بطريقة أنثوية، بشرة رقيقة، وملامح طفولية. فيما يتميز مجرم القتل والسرقة بشعر مجعد، فكين بارزين، أنف معقوف، أذنين كبيرتين، وجنتين واسعتين، أنياب كبيرة، شفثين رقيقتين، وانتشار الوشم والندوب على جسمه. وأخيرا يتصف مجرم التزوير والاحتيال بملامح توحى بالثقة، وجه شاحب، عينان صغيرتان، أنف معقوف، صلح مبكر، وهو في الغالب أعسر. (Lombroso, 1887: pp180-181)

على المستوى الفسيولوجي، أكد "لومبروزو" أن معظم المجرمين يعانون من نقص مورفولوجي في الدماغ، ومن تلف في الأعصاب، وتشوهات في الهيكل العظمي والأحشاء الداخلية، فضلا عن فقدانهم المفرط للإحساس بالألم، والذي يعكسه انتشار الوشم والندوب على أجسادهم، بما في ذلك الأعضاء التناسلية، وتحملهم للكدمات والجروح الخطيرة. (Lombroso, 1890: pp57-60)

أما على المستوى السيكولوجي فقد قادته هذه الملاحظات إلى القول بضعف الشعور الأخلاقي لدى المجرمين، وانعدام حيائهم، بالنظر إلى خلاعة الرموز والعبارات الموشومة من ناحية، ورسمها على مناطق مخلة بالحياة من ناحية أخرى. فضلا عن قساوة مشاعرهم، وهو ما يفسر قدرتهم على ارتكاب الفعل الاجرامي بمختلف أنواعه، لاسيما جرائم القتل، وانتهاك العرض. إنهم نمط من البشر لا يشعرون بالندم، ولا يؤلمهم تأنيب الضمير، يطبعهم عنف المزاج، ويميزهم الاندفاع في التصرف، وعدم السيطرة على النفس، يسيطر عليهم الشعور الدائم بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي، مع ميلهم إلى الكسل. مما يعني أنهم يمثلون نمطا خاصا متميزا، بعيدا كل البعد عن المواصفات العضوية والنفسية التي تطبع الإنسان السوي المتحضر. (Ferri, 1914: pp 52-53)

وانتهى "لومبروزو" من ذلك إلى أن المجرم بالميلاد نمط من البشر، يتميز بملامح عضوية خاصة، ومظاهر جسمانية شاذة، تمثل ردة وراثية إلى عصور ما قبل التاريخ. فالقتل والاعتداء والقسوة ارتداد إلى العصر الذي كانت الغلبة فيه للأقوى، والسرقة ارتداد إلى عصر الملكية الجماعية، والجرائم الجنسية ارتداد لعصر الاباحية الجنسية. وقد أرجع هذا الارتداد الوراثي إلى قصور في نمو جمجمة الجنين، أو إلى بعض الأمراض التي تتطور ببطء داخل المراكز العصبية للدماغ. وتتضافر هذه

الخصائص الارتدادية لتجعل منه شخصاً بدائياً متوحشاً، عاجزا عن التفاعل السوي مع مجتمعه، غير قادر على الامتثال لمعايير الثقافة السائدة، فيقع فريسة للسلوك الإجرامي. (Lombroso, 1887: p148)

غير أن المقارنات الواسعة التي عقدها "لومبروزو" بين المجرمين والأسياء من الجنسين، فضلا عن الانتقادات العنيفة التي وجهت لنظريته، جعلته يؤكد أن وجود واحدة أو أكثر من هذه الخصائص في الانسان لا يعني أنه مجرم بالميلاد، إنما اجتماع هذه الصفات معظمها أو جميعها، هو الذي يكشف عن ميوله الاجرامية الوراثية. كما أن مجمل هذه الصفات الارتدادية لا توجد عند جميع المجرمين، ولكن عند معظمهم (Lombroso , 1887: p185). مما قاده في الطبعة الثالثة من كتابه المذكور، إلى تصنيف المجرمين إلى فئات خمس، لكل منها ملامح عضوية ونفسية خاصة، يصفها "فيري" بدقة فيما يلي:

المجرم بالميلاد أو بالفطرة: وهو الذي تتوفر فيه معظم الصفات العضوية والنفسية السابقة. إنه شخص لا يفرق بين الجريمة، والعمل الشريف. يمارس الإجرام تماما كما يمارس الرجل الشريف العمل، وينظر إلى العقوبة القانونية باعتبارها خطرا من مخاطر المهنة التي يزاولها، تماما كما يمثل السقوط من على السقف خطرا من مخاطر مهنة البناء. هو داخل السجن كالرسام في مرسمه، يقضي عقوبة السجن وهو يفكر في جريمة جديدة، وتمثل هذه الفئة النسبة الغالبة من العائدين إلى الجريمة. مثل هذه المواصفات جعلت "لومبروزو" يجزم بعدم فاعلية العقاب القانوني في ردع هذه الفئة من المجرمين، فالدوافع البيولوجية الوراثية التي تغذي نزوعها الاجرامي قارة، لا يمكن بأي حال من الأحوال علاجها أو استئصالها، مما يستلزم إقصاء هذه الفئة نهائيا من المجتمع. (Ferri, 1914 : p135)

المجرم بالعادة المكتسبة: يولد هذا المجرم دون أن تتوفر لديه صفات المجرم بالميلاد، ويرتكب أول جريمة له في الغالب في سن مبكرة، وبتأثير ظروف اجتماعية قاهرة. يلعب إفلاته من العقوبة القانونية في البداية دورا هاما في ارتكابه لجريمة ثانية، ويلعب خضوعه للعقوبة القانونية فيما بعد، دورا أساسيا في اكتسابه للسلوك الاجرامي، لأنه يتيح له الدخول إلى السجن، والاحتكاك بالمنحرفين، وإدمان المخدرات والخمور، فيعتاد على ارتكاب الجرائم. وفي ظل إهمال المجتمع له قبل وبعد خروجه من السجن، ومعاناته من البطالة والفقر والتهميش، يتحول من مجرم بالصدفة إلى مجرم بالعادة، لا يميزه عن المجرم بالميلاد سوى تركيبته البيولوجية. لهذا يؤكد "لومبروزو" على ضرورة الاهتمام بإصلاح الظروف الاجتماعية لهذه الفئة من المجرمين قبل أن تعتاد على الاجرام، وتوفير فرص العمل الشريف لها، طالما أن الباعث على ارتكابها للجريمة اجتماعي بحث، ولا علاقة له بالوراثة البيولوجية. (Ferri, 1914 : pp136-137)

المجرم بالعاطفة: لا يرتكب هذا النوع من المجرمين فعله الاجرامي إلا نادرا، ولا يكون ذلك بسبب تكوين وراثي خاص، أو تحت وطأة ظروف اجتماعية قاهرة، وإنما تأثرا بدوافع عاطفية قوية: كالحب، الغضب، الحقد، الغيرة، الحماس، أو الدفاع عن الشرف. ولذلك غالبا ما يكون سلوكه الاجتماعي قبل ارتكابه للجريمة سويا. يتميز المجرم بالعاطفة بشعور مرهف، وحساسية مفرطة، ومزاج عصبي حاد، فيندفع إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير ثورته الانفعالية، ولذلك لا نجده في الغالب يخطط لجريمته، ونادرا ما يختار الوسائل المناسبة لتنفيذها، وأغلب جرائمه هي جرائم الاعتداء على الأشخاص. سريعا ما يندم هذا النوع من المجرمين على الجرائم التي يرتكبونها، لذلك يرى "لومبروزو" عدم إخضاعهم للعقوبة القانونية، كي لا يتم تحويلهم بفعل الاحتكاك بالمساجين إلى مجرمين بالعادة. (Ferri, 1914 : pp143-144)

المجرم بالصدفة: تضم هذه الطائفة أشخاصا لا يتوافر لديهم الميل الفطري إلى الإجرام، لكنهم يتميزون بضعف الوازع الأخلاقي، وعدم القدرة على مقاومة الاغراءات الخارجية، فضلا عن سوء تقديرهم للعواقب، فيقعون في ارتكاب الجريمة تحت وطأة ظروف شخصية واجتماعية طارئة، ولا يرجعون إليها إذا اختفت هذه الظروف. إن الظرف الخارجي الذي يدفع المجرم بالميلاد لارتكاب جريمته، يمثل في الحقيقة موعد الاستجابة لمطلب فطري أكثر منه صدفة، فثمة على الدوام قوة طرد مركزية تدفعه إلى ارتكاب الجريمة، وهذا ما يفسر عودته المستمرة إليها. أما المجرم بالصدفة فشخص لا يستطيع في لحظة معينة مقاومة هذا الظرف الخارجي فيقع فريسة للإجرام. مما يعني أن المجرم بالميلاد شخص عاجز عن مقاومة دوافعه البيولوجية الباطنية، أما المجرم بالصدفة فشخص عاجز في لحظة ما عن مقاومة اغراءات البيئة الخارجية. فيما يمثل المجرم بالعاطفة شخصا عاجزا في موقف محدد عن مقاومة انفعالاته النفسية الحادة. (Ferri, 1914: p145)

المجرم المجنون: تضم هذه الفئة أشخاصا مصابين بأمراض عقلية وراثية أو طارئة، تفقدهم ملكة التمييز بين الخير والشر، فيقعون في ارتكاب الجريمة. غير أنهم من التنوع بحيث لا يشكلون فئة متجانسة، هذا ما استدركه "لومبروزو" في الجزء الثاني من طبعته الرابعة، مشيرا إلى أنصاف المجانين "Les demi-fous"، وهم عادة من ينفذون محاولات اغتيال ضد رجال السياسة، وهؤلاء يمكن تصنيفهم في مرتبة وسط بين الجنون الكامل والاتزان العقلي. فضلا عن أولئك الذين يرتكبون جرائم بشعة بدون دافع، والشواذ جنسيا ممن ينجذبون إلى جنث الموتى، والمصابين بالجنون الوراثي، ومرضى الصرع. وعموما، فإن جميع الجرائم الغريبة، والتي لا يمكن تفسيرها علميا، يكون وراءها مجرمون مجانين. لذلك ينصح "لومبروزو" بوضعهم في مصحات عقلية تسمح بعلاجهم، واثقاء شرورهم. (Ferri, 1914: pp133-134)

تتدرج هذه الفئات من حيث عجزها عن مقاومة الدافع إلى الجريمة، انطلاقا من المجرم المجنون وصولا إلى المجرم بالميلاد، يتوسطهما المجرم المصاب بالصرع. ومن المجرم بالميلاد إلى المجرم بالصدفة، يتوسطهما المجرم بالعادة، الذي يبدأ حياته الاجرامية كمجرم بالصدفة، ثم يتحول عن طريق العادة المكتسبة إلى مجرم بالميلاد من حيث خطورة واستمرارية أفعاله الاجرامية. ومن المجرم بالصدفة إلى المجرم بالعاطفة، والذي يقترب من المجرم المجنون بالنظر إلى عدم استقراره الانفعالي. وشدد على ضرورة اتخاذ تدابير عقابية تتناسب مع مقدار الخطورة الإجرامية التي يمثلها كل مجرم. (Ferri, 1914: pp147-148)

لقد لعبت البيولوجيا الجنائية دورا هاما في توجيه الأنظار إلى دراسة شخصية المجرم، بحثا عن الأسباب العضوية التي تدفعه إلى ارتكاب الفعل الاجرامي. وبعيدا عن حملة النقد العنيفة التي استهدفت الإجراءات المنهجية التي وظفها "لومبروزو"، وأخطاء التعميم التي وقع فيها، ومصادقية النتائج التي خلص إليها، من المفيد أن نشير في سياق دراستنا هذه، إلى وجهة النقد الذي أعاب على "لومبروزو" تمركه حول العوامل الوراثية للإجرام، متجاهلا دور العوامل النفسية والاجتماعية والجغرافية في نشأة السلوك الاجرامي. لقد اجتهد "لومبروزو" في الرد على المدرسة الفرنسية البلجيكية التي تطرفت في إبراز العوامل الاجتماعية للإجرام، فصاغ نظرية عن المجرم بالميلاد، اتخذت هي الأخرى اتجاها متطرفا عكسيا، بحث ظاهرة الاجرام من منظور وراثي ضيق، اختزل بوضوح أبعادها المتعددة والمتداخلة.

ضمن نفس المنظور يأتي إسهام "رافائيل جاروفالو" Raffaele Garofalo " مؤكدا الطابع الوراثي للإجرام، حيث استدل على ذلك بالنتائج التي خلص إليها معاصروه، ممن أجروا دراسات وراثية هامة على نماذج متنوعة من محترفي الإجرام، أوضح من خلالها أن السمات العضوية والنفسية للإجرام يتم توارثها عبر الأجيال المتعاقبة، مما يثبت فرضية الميول الاجرامية الفطرية التي دافع عنها "المبروزو"، والتي تفسر بقوة ظاهرة العود إلى الجريمة. لقد أثبتت عديد الدراسات أن نفس الأشخاص يرتكبون نفس الجرائم، وبرغم الجهود التي بذلتها الدول الأوروبية في مجال إصلاح المؤسسات العقابية، والقوانين الجنائية، إلا أن معدلات الجريمة لا تزال في ارتفاع ملحوظ، مما يعني أن الدافع وراءها بيولوجي بالأساس وليس اجتماعي. (Garofalo, 1890 : pp95- 97)

وفقا لهذا التصور فإن "جاروفالو" لا يلغي دور العوامل الاجتماعية في إيقاف الميول الاجرامية الفطرية، ولكنه يمنح الدور الحاسم لهذه الأخيرة، طالما أنه في ظل نفس الظروف الاجتماعية القاهرة، بعض الأفراد فقط يتجهون نحو الجريمة، وهؤلاء الأفراد هم الذين تتوافر لديهم في الغالب ميول إجرامية. ولذلك ميز "جاروفالو" بين المجرم بالفطرة، وهو الذي ينعدم عنده الحس الأخلاقي، وتطغى عليه ميوله الاجرامية. والمجرم العرضي، وهو الذي تنتفي عنده الميول الاجرامية، ولكنه يكون عاجزا عن مقاومة الظروف الخارجية فيقع فريسة للإجرام. والمجرم المريض عقليا: المجنون، الهستيري، أو الصرعي، وهو الذي يعاني من اضطرابات نفسية وعقلية تقوده إلى ارتكاب الجريمة. (Garofalo, 1890 : p 98)

وفي معرض مناقشته لدور المؤسسات العقابية، ببرامجها التربوية والاصلاحية في ردع المجرمين، وتقويم ممارساتهم المنحرفة، أكد "جاروفالو" أن التربية يمكنها أن تلعب دورا تهنديبا في المراحل الأولى من الطفولة، فإذا ما نضجت شخصية المجرم، وبرزت سماتها الاجرامية الوراثية، فإنها ستظل كذلك مدى الحياة. مما يعني أن التربية يمكنها أن تدعم وتنمي سمات أخلاقية موجودة فعلا، أما أن تغرس سمات جديدة غير متأصلة في شخصية المجرم فهذا ضرب من المستحيل، ولا يمكن أبدا لعوامل خارجية مهما كانت قوة تأثيرها، أن تصلح عيوبها خلقية متأصلة في التكوين البيولوجي للإنسان. (Garofalo, 1890 : pp 127-128)

وفقا لهذا التصور، دعا "جاروفالو" إلى اخضاع المجرمين لإجراءات عقابية تتناسب مع درجة خطورتهم الاجرامية، الهدف منها ليس ردع المجرم، وإنما حماية المجتمع منه. مما يعني أن العقوبة لا تكون محددة بطبيعة الجرم المقترف، وإنما تناسبها مع درجة خطورة المجرم، وقد ساهمت أفكاره هذه في تطور نظرية الخطورة الاجرامية. (Garofalo, 1890 : p 134)

وبرغم وفاء هذه الاسهامات للمنظور البيولوجي الذي أولى أهمية بالغة للعوامل الوراثية في نشأة الجريمة، إلا أنها ساهمت بقسط كبير في التحول الجذري الذي عرفه علم الإجرام، من خلال إهمالها للجانب المادي للجريمة، وتركيزها على الجانب الشخصي فيها. فالمجرم ينساق الى ارتكاب الجريمة بناءً على عوامل بيولوجية لارادية، مما يسقط عنه المسؤولية الأخلاقية التي يبني التقليديون عليها أساس المسؤولية الجنائية. في مقابل ذلك، تترتب على المجرم مسؤولية اجتماعية باعتباره مصدر خطورة إجرامية على المجتمع، مما يخول له اتخاذ تدابير ضده، كوسيلة دفاع اجتماعي تهدف الى توخي خطورته الإجرامية، وهي تدابير من نوعين: "تدابير وقائية سابقة على وقوع الجريمة، ومن أمثلتها: مكافحة المخدرات والمسكرات، والتسول والتشرد والدعارة. وتدابير احترازية لاحقة لوقوع الجريمة، وهي: إما استئصالية كالإعدام، أو علاجية كالوضع في مصحة

عقلية أو نفسية. وإما اجتماعية كحظر الإقامة في مكان محدد، أو منع مزاولة مهنة معينة". (زيتون، 2012: ص ص 11-12)

2. الجريمة من منظور علم النفس الجنائي:

ظهر علم النفس الجنائي كفرع تطبيقي لعلم شذوذ النفس، وأخذ يدرس أصل الجريمة وطبيعتها، باعتبارها نوعاً من السلوك المنحرف المضاد للمجتمع. كما اهتم بدراسة المجرم من حيث تكوين شخصيته، والأسباب الشعورية واللاشعورية التي تدفعه إلى الإجرام، سعياً إلى فهم الظروف والعوامل الموضوعية التي تهيئ للجريمة وتساعد عليها. من جانب آخر، اهتم هذا العلم بتشخيص أنجح الوسائل في علاج المجرم وإصلاحه، وتحديد العقوبة الملائمة لشخصيته، ولطبيعة الجرم الذي ارتكبه.

يعتبر الطبيب النفسي "سيجموند فرويد Sigmund Freud" (1856م - 1939م) من أبرز رواد التفسير النفسي للسلوك الاجرامي. لقد اجتهد عبر جلسات التحليل النفسي الطويلة والمتكررة، التي كان يعقدها مع المرضى النفسيين، في تشخيص الدوافع التي تحرك الشخصية الانسانية. وبعيدا عن وجهة النظر السيكولوجية التي تبحث عن هذه الدوافع في البيئة الخارجية المحيطة بالفرد، خلص "فرويد" إلى وجود قوى نفسية باطنية وخفية، تتفاعل بشكل دينامي ومستمر، وإليها تعود جميع مظاهر السلوك الانساني السوية منها والمرضية.

وفقا لهذا التصور، قسم "فرويد" الجهاز النفسي للشخصية إلى ثلاثة أنساق منفصلة ومتصلة في آن واحد، وهي: الهو (Id)، الأنا (Ego) والأنا الأعلى (Super Ego). (خليفة، 1949: ص ص 18-19؛ عباس، 1996: ص ص 23-24)

يمثل الهو مخزن النزعات الغريزية، والميول الفطرية، والاستعدادات الموروثة، التي تقف جميعها فيما وراء الشعور، محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع، دون أن تقيم وزناً للمعايير الاجتماعية السائدة. إنه في بحثه عن إشباع رغباته لا يعرف المنطق أو التبصر، إنما يندفع في قوة وعنف باحثاً عن اللذة.

ويمثل الأنا مجموع الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها وفقاً لمقتضيات الحياة الخارجية، وتتمثل وظيفته في السعي نحو إيجاد نوع من التوازن بين الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة من ناحية، وبين ما تفرضه البيئة الخارجية من معايير اجتماعية من ناحية أخرى. إنه بمثابة الكابح الذي يحمل الهو على التعبير عن نزعاته بالشكل الذي ينسجم مع مقتضيات البيئة الاجتماعية.

فيما يمثل الأنا الأعلى الجانب المثالي للنفس، حيث يجمع المبادئ السامية المستفاد من التعليم والدين والأخلاق والقانون، كما يشمل تلك القوة الرادعة التي اكتسبها الأنا في مرحلة الطفولة من تعاليم الوالدين والمربين، عن طريق الامتصاص والتقمص. يسهر الأنا الأعلى على مراقبة تحركات الأنا نحو إشباع رغبات الهو، فيحثه باستمرار على أن تكون له أهداف أخلاقية في مواجهة مطالب الهو الغريزية اللاأخلاقية، فإذا رأى منه انحرافاً، لاحقه بالنقد والتقريع، وحمله الذنب.

وعليه يكون الهو بمثابة المكون البيولوجي الحيوي، الأنا بمثابة المكون النفسي، أما الأنا الأعلى فيمثل المكون الاجتماعي، والطاقة التي تشحن هذه الأجهزة جميعاً هي الطاقة النفسية، وتُستمد أساساً من الهو، وأصلها الطاقة الفسيولوجية التي تولدها

عمليات الأيض في الجسم. ودينامية الشخصية تقوم على أساس هذا التفاعل بين القوى الدافعة والقوى المقيدة، وبين الشحنات والشحنات المضادة. (عباس، 1996: ص24)

وإجمالاً فإن السلوك الاجرامي بنظر "فرويد" يعود إلى أحد الأمرين: إما إلى عجز الأنا عن التوفيق بين ضغوط الهو من جهة، وصرامة الأنا الأعلى من جهة ثانية، فيقع في ارتكاب المحظور اجتماعياً. وإما إلى ضعف الأنا الأعلى نفسه، بحيث لا يجد الأنا من يزوده بالقوة التي تمكنه من الردع، وفي كلتا الحالتين يجد الهو نفسه بدون رقيب فيفعل ما يريد. إن كفاءة الأنا الأعلى في أداء وظيفته الردعية مرتبطة إلى حد كبير بأسلوب التربية الذي اتبع في تكوينه، فإذا لم يتشبع الأنا الأعلى من روادع الوالدين ومثلها العليا، فإنه ينشأ ضعيفاً ينهار مع أول دفعة من دفعات الغريزة. وهذا شأن المجرم الذي ينشأ في بيئة فاسدة، فإنه يقدم على الاجرام في يسر، لا يعصمه وازع أو رادع. كذلك التذليل المفرط في مرحلة الطفولة يضعف الأنا الأعلى، ويعود الطفل على إرضاء شهواته دون قيد، مما يسهل توجهه نحو الاجرام اشباعاً لرغباته. وبالمثل فإن الاسراف في الردع والتفريع والتوبيخ ينتهي بالطفل إلى أحد أمرين: إما أن يولد لديه مركب الاثم، الذي قد يدفعه إلى الانتحار. وإما أن يثير لديه رد فعل عكسي، فيتمرد ويتجه نحو الاجرام. (خليفة، 1949: ص19)

إن فشل الأنا في إحداث التوافق المطلوب بين أقسام النفس، يؤدي إلى اختلال خطير في توازن الشخصية، من شأنه أن يفضي إلى شتى أنواع العقد والأمراض النفسية والعقلية المعروفة، التي قد تقود صاحبها إلى الاجرام. مما يعني أن السلوك الاجرامي في تصور "فرويد" هو نتاج تفاعل لاشعوري بين الهو والأنا والأنا الأعلى، وهو مستقل تماماً عن الإرادة المسؤولة للإنسان، وقد لعب تصوره هذا للدوافع اللاشعورية للسلوك الاجرامي، دوراً كبيراً في الدعوة إلى إسقاط المسؤولية الجنائية عن المجرمين المضطربين نفسياً أو عقلياً. ومن أبرز العقد النفسية المفضية إلى السلوك الاجرامي نذكر:

■ **عقدة أوديب:** وهي رغبة لا إرادية تكمن في اللاشعور البشري، تتمثل في رغبة جنسية تعتري الحدث في فترة المراهقة اتجاه أحد والديه (الجنس المعاكس للمصاب بالعقدة)، تجعله يشعر نحوه بالحب لما يغدقه عليه من حب ورعاية وحنان، وبالكرهية في ذات الوقت لأنه ينافسه في حب هذا الوالد. تنشأ هذه العقدة في مرحلة الطفولة، وتظهر في قرب الطفل من أمه والفتاة من أبيها، وتستمر إلى مرحلة المراهقة التي تعتبر مرحلة حاسمة في حل عقدة أوديب، متى نجح الأنا في تطويع هذا الشعور بما يتناسب مع القيم والمعايير الاجتماعية التي تمنع زنا المحارم. بالمقابل، إذا أخفق الأنا في مهمته هذه، خرجت العقدة إلى الشعور الارادي، لتتحكم بالمصاب، ويترتب عن ذلك سهولة إقدامه على ارتكاب الفعل الاجرامي ضد هذا الوالد الذي يعتبره خصماً له، مدفوعاً بهذه العقدة النفسية. (منصور، 1991: ص 29)

■ **عقدة الذنب:** ويقصد بها ذلك الشعور الذي ينتاب شخصاً معيناً بعد ارتكابه لفعل غير مشروع أخلاقياً واجتماعياً، نتيجة عجز الأنا الأعلى عن ممارسة سلطته الردعية، أو اخفاق الأنا في تطويع رغبات الهو. لكن الأنا الأعلى يستعيد بعد ذلك عافيته، فيمارس دوره في زجر الأنا وإلقاء اللوم عليه. ويظل الشعور بالذنب مسيطراً على هذا الشخص فترة طويلة، مما يدفعه إلى ارتكاب جريمة أخرى للتخلص من ذنب الأولى، مفضلاً عقوبة الجريمة الثانية عن تأنيب الضمير. إن عقاب الهو وإيلامه هو الذي يمكن المجرم من التخفيف من عقدة الذنب التي تلازمه، ولذلك غالباً ما يترك خلفه كل الدلائل التي تدينه قانونياً حتى لا يفلت من العقاب. (خليفة، 1949: ص113)

■ **عقدة النقص:** وهي إحدى العقد النفسية التي تعكس مشاعر الشخص وميوله المكبوتة. تنشأ عن صراع كامن في اللاشعور، مرده إحساس الإنسان بنقص في أعضائه الجسمانية، أو مظهره الشخصي، أو شعوره بتدني مكانته الاجتماعية، وإخفاقه في بلوغ ما كان يصبو إليه من آمال في الحياة. فإذا ما حدث وأفلحت الذات الشعورية في كبت هذا الإحساس في منطقة اللاشعور، قد يسعى الشخص إلى التنقيس عن هذه العقدة في صورة رمزية، قد تتخذ شكل سرقة، أو فرض سيطرة، أو استعمال قوة، وعادة ما يستهدف الشخص بهذا السلوك المنحرف الظهور والشهرة. (السيد، 2003-2004: ص 46)

وبرغم الدور الكبير الذي لعبه إسهام "فرويد" في تطور الدراسات التحليلية النفسية، حيث نجح في وضع اللاوعي داخل دائرة الضوء، كما اجتهد في معرفة حدوده، ومحتواه، وأوجه نشاطه، ودوره في حياة الإنسان، فضلا عن تأكيده لأهمية التجارب المرافقة للطفولة المبكرة في نمو وتطور ملامح الشخصية الانسانية السوية والمرضية، إلا أنه لم يستطع أن يقدم وجهة نظر تفسيرية تتجاوز العوامل الباطنية المؤثرة على السلوك الانساني، كما أنه ظل عاجزا عن تفسير السلوك الاجرامي خارج دائرة الاضطرابات النفسية الناشئة عن كبت الغريزة الجنسية، أو انطلاق غريزة الموت، فكل الاضطرابات التي توجد لدى البالغين كالهستيريا والعصاب والوسواس القهري والرهاب والخوف المرضي، ما هي سوى تمظهرات للعقد الفرويدية التي تنشأ عن كبت لغريزتي الموت والحياة. ثم إن قوله بغريزة الموت ذاتها، يعني ببساطة أن السلوك الاجرامي أمر مسوغ، طالما أنه استجابة لغريزة فطرية موروثه. كما يعني استحالة البحث عن أسباب الجرائم والحروب والانتحار وأشكال العدوان، مادامت تمثل وسيلة لتفريغ الشحنات الغريزية الموجودة لدى الفرد. (عامود، 2001: ص 279)

لقد ظل رائد التحليل النفسي وفيما لقناعاته هذه حتى آخر أيامه، مما تسبب في انشقاق بعض أتباعه عنه، وأبرزهم "ألفرد أدلر Alfred Adler" (1870م-1937م) الذي منح حيزا أوسع للبيئة الاجتماعية في خلق الدوافع النفسية المرضية المحركة للسلوك الاجرامي.

اشتهر "أدلر" بفكرته عن "مركب النقص" التي بنى على أساسها نظريته حول أنماط الشخصية الإنسانية السوية والمرضية، حيث يذهب إلى أن الأطفال الذين يعانون من إعاقات جسدية، يفقدون في مرحلة مبكرة من طفولتهم الكثير من شعورهم الاجتماعي، فبدلا من محاولة التكيف مع الآخرين، وتكوين علاقات إيجابية معهم، ينشغلون بالتفكير في الانطباعات السلبية التي يكونها الآخرون عنهم، مما يولد لديهم شعورا قويا بالدونية والنقص، فينكفؤون على ذواتهم متخذين موقفا عدائيا من العالم الخارجي. ومثل هذه العزلة الاجتماعية لا يعيشها الأطفال المعاقون فحسب، ولكن أيضا الأطفال الأصحاء الذين يفشلون في تجاوز عقدة النقص الجسمي والعقلي الذي يميز نموهم المبكر مقارنة بمن يفوقونهم سنا. (أدلر، الطبيعة البشرية، 2005: ص 78)

يقرر "أدلر" أن الطفل ابتداء من سن السنتين، يستطيع أن يدرك بسهولة أنه أقل أهلية لخوض الصراع مع الآخرين الأكبر منه سنا، فيأخذ منهم موقع "التوقع القلق"، وفي غياب دور الأسرة في غرس الشعور الاجتماعي، وتوفير متطلبات طفلها من الأمن والأمان، تتعمق لديه مشاعر الدونية، ويسيطر عليه هدف الهيمنة على زملائه، بما يتطلبه تحقيق هذا الهدف من صراع للسيطرة على البيئة الخارجية. ويصبح هذا الهدف أكثر رسوخا في ظل إعاقة جسدية إضافية.

لذلك يؤكد "أدلر" على دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية السوية، فالطفل غير قادر على الحياة بشكل مستقل عن والديه، كما أنه لا يثق في قدراته الفردية على إنجاز ما هو متوقع منه. ومعظم الأخطاء التي يرتكبها الآباء في تربية أبنائهم

تبدأ من هذا المنعرج الخطير، فعندما يطالب الطفل بإنجاز مهام تتجاوز قدراته الفردية، يتعمق لديه الشعور بالعجز. وعندما يدلل بشكل مفرط، فإنه يتعود على الاعتماد على الآخرين في حل جميع مشكلاته، وفي الحالتين يتعمق لديه مركب النقص. وبالمثل فإن السخرية من الطفل والاستهزاء بقدراته، أو عدم معاملته بالجدية الكافية، يترك آثارا هاما على نفسية الطفل، إذ يتعمق لديه الشك في قدراته، وفي كل ما يحيط به في بيئته الخارجية. (أدلر، الطبيعة البشرية، 2005: ص ص 80-81)

ويضيف "أدلر" عاملا مهما في التأثير على النمو النفسي للطفل، وتحديد أسلوب حياته مستقبلا، وهو ما يعرف بفكرته عن "ترتيب الميلاد". حيث يذهب إلى أن الطفل الأول يمر عادة بمرحلة يكون فيها الطفل الوحيد داخل الأسرة، فيستقطب اهتمام وحب ورعاية والديه، وفجأة يجد نفسه مخلوعا عن عرشه الصغير بفعل ميلاد طفل جديد، ينافسه في استقطاب حب واهتمام والديه. يحدث هذا التغيير المفاجئ صدمة نفسية بعيدة التأثير على نفسية الطفل، حيث تمتلكه مشاعر الغيرة، فيحاول جاهدا استقطاب اهتمام أمه من جديد. يتصرف بطريقة يستحيل تجاهلها، فيشكل مصدر قلق وإزعاج لها، يجعلها تملّ من تصرفاته العنيدة، فيشعر بفقدان حبها واهتمامها. بعدها يتحول إلى محاولة استقطاب اهتمام أبيه، كمحاولة لعقاب أمه التي رفضت إعطائه المزيد من الحب والحنان، وعندما يفشل يصاب بنكسة، ويتشكل أسلوب حياته بناءً على هذا الشعور بالرفض من والديه، حيث يعتقد بأنه سيعجز دائما عن الفوز بحب واهتمام الآخرين، فيدرب نفسه على العزلة الاجتماعية. وإذا ما تمكن مستقبلا من الوصول إلى مركز مرموق تعويضا عن هذا الحرمان العاطفي، فإنه سيعتقد دائما بأن خلفه شخص يحاول أن ينتزع منه مركزه. ويذهب "أدلر" إلى أن الوالدين يمكنهما تجنب ابنيهما هذه الصدمة النفسية، إذا ما أعداه بطريقة سليمة لاستقبال المولود الجديد، وطلبا منه التعاون في العناية به، في ظل تأكيدهما المستمر لمشاعر الحب له، مما يجعله يشعر بالأمان. (أدلر، معنى الحياة: 2005، ص ص 188-191)

يشغل الطفل الثاني داخل الأسرة وضعا مختلفا، فهو متعود منذ ولادته على وجود منافس يشاركه حب واهتمام والديه، ولذلك من الطبيعي أن يكون الشعور الاجتماعي عنده قويا. إن أكثر ما يميز الطفل الثاني هو وجود قذوة تحدد له مسار حياته، فوجود طفل قبله يحفزها لبذل المزيد من الجهد للحاق به، والتفوق عليه. فإن تحقق له ذلك، ساهم هذا التفوق في تعميق مركب النقص لدى الطفل الأول، الذي عادة ما يقبل الهزيمة، فيصيبه الاحباط، ويستسلم للكسل محاولا تحقيق التفوق بطرق خسيصة وملتوية، أو عن طريق التفاخر الكاذب. وقد أثبتت عديد الدراسات أن معظم المجرمين والمنحرفين والعصابيين والشواذ، كانوا الطفل الأكبر داخل أسرهم. (أدلر، معنى الحياة، 2005: ص 194)

يعتبر الطفل الأصغر خلفا لإخوته أكثرهم عرضة للتدليل، وغالبا ما ينجح في اتخاذ وضع عميد الأسرة، فالأب والأم يساعدانه، وكذلك الإخوة والأخوات. وعندما يحصل الطفل على كل هذا التحفيز، فإن طموحه في تحقيق التفوق يكون قويا. غير أن التدليل المفرط الذي يتعرض له، يضعف شخصيته، ويعوقه عن الاستقلال بحياته، وتحقيق التفوق الذي يطمح إليه بمجهوده الخاص. هذا التعارض بين طموحه الشديد، وميله إلى الكسل والاعتماد على الآخرين، هو الذي يفسر حجم المعاناة النفسية التي يعيشها، وعمق مشاعر النقص والعدوانية التي يشعر بها. (أدلر، معنى الحياة، 2005: ص ص 195-196)

أما الطفل الوحيد، فعادة ما يكون مدللا كثيرا من قبل أمه، التي تخشى أن تفقده، ولا تتحمل الانفصال عنه، مما يولد لديه "عقدة الأم" التي تتجسد في شدة ارتباطه بأمه، واعتماده عليها، وفي رغبته الشديدة في التخلص من أبيه الذي ينافسه عليها. عادة

ما ينشأ هذا الطفل في عزلة اجتماعية، مما يلعب دورا هاما في تطور دوافعه العدوانية. (أدلر، معنى الحياة، 2005: ص 196)

بهذا المنظور يصنف "أدلر" الأطفال الذين يعانون من ضعف في الشعور الاجتماعي يدفعهم بقوة نحو السلوك الاجرامي إلى أنماط ثلاثة: يشمل النمط الأول الأطفال الذين يعانون من إعاقة جسدية. ويشمل النمط الثاني الأطفال الذين تعرضوا لتدليل زائد عن الحد. فيما يشمل النمط الثالث الأطفال الذين يعانون من الإهمال الاسري. (ألفرد: معنى الحياة، 2005، ص 256)

وتعويضا عن مشاعر الدونية، والحرمان العاطفي، وعدم الثقة بالنفس، يتجه الفرد نحو تحقيق التفوق، جاعلا من بلوغ الكمال هدفه في الحياة. ويعتبر نشدان التفوق والسعي الحثيث إلى بلوغه أمرا مشروعا من وجهة نظر "أدلر"، فالبشر جميعا يكافحون من أجل التفوق، وما استمرار الحياة على هذه البسيطة إلا تجسيد لنجاح الانسان في إثبات ذاته، والتغلب على أصعب العقبات (ألفرد، 1996: ص 82). غير أن الأساليب التي يتبعها الأفراد في تحقيق هذا التفوق تختلف من فرد إلى آخر، وتعود أسباب هذا الاختلاف إلى دوافع كامنة في وراثته الانسان، وأخرى في سوابق تربيته. فبينما ينشد الفرد السوي التفوق لتحقيق أهداف اجتماعية عامة، يسعى المجرم إلى التفوق بدافع الأنانية وحب الذات وقهر الآخرين، هدفه ألا يستفيد غيره من هذا التفوق. ومثل هذا الفرد المصاب بحاجة مرضية شديدة، تدفعه للحصول على المزيد من القوة والهيمنة على غيره، يحاول باستمرار تأمين وضعه في الحياة من خلال أساليب ملتوية، وباستخدام ردود فعل عنيفة، وبدون أدنى اعتبار للآخرين، وتكون اعتدائه وتجاوزاته هذه هي السبب في تعرض حقوقه الشخصية للخطر. ولأنه يحارب العالم ويعاديه، فإن العالم بالمثل سيتحول ضده. (ألفرد، الطبيعة البشرية، 2005: ص 85)

إن ما يميز المجرم عن الفرد السوي هو منطقته الخاص، ولغته التي لا يفهمها إلا هو، فعندما يريد الحصول على أشياء بطريقة سهلة، يغتصبها من العالم الخارجي المعادي له، هذا العالم الذي لا يحمل له من وجهة نظره أي قدر من الاحترام أو الاهتمام. إنه يعاني من نظرة خاطئة للحياة، وتقدير سلبي لقدراته الشخصية، ولأهمية الآخرين من حوله. ويتضح ضعف شعوره الاجتماعي في معاناته من ثلاث مشكلات أساسية، يشخصها "أدلر" على النحو التالي: (ألفرد: معنى الحياة، 2005، ص 276)

- مشكلة العلاقات الاجتماعية: فالمجرم قد يكون له أصدقاء، لكنهم أصدقاء يشبهونه، بحيث يشكلون عصابة يتجه الولاء بين أفرادها لتحقيق أهداف خاصة، أما مجال انفتاحه على الآخرين فمحدود جدا.
- مشكلة العمل: فأغلب المجرمين لا يعملون، كما أنهم غير مستعدين لتحمل أعباء الوظيفة، فالعمل يفرض التعاون مع الآخرين، والسعي لتحقيق الرفاهية لهم، وهذا تحديدا ما تفتقده الشخصية الاجرامية.
- مشكلة الحب والزواج: فعلاقة الحب والزواج تقتضي اهتماما متبادلا بين الطرفين، وتعاوننا تاما بينهما، وهذا ما يفتقده أغلب المجرمين. فهم يميلون إلى الحصول على حل سهل لهذه المشكلة، متصورين أن الحب والجنس يمكن شراؤهما، بدلا من الدخول في علاقة صحية تستمر مدى الحياة. ولذلك فأغلبهم مصابون بالأمراض الجنسية.

وينتهي "أدلر" إلى أن المجرم شخص فشل في تحقيق التفوق بالطرق المشروعة اجتماعيا، لأن قدرته على ممارسة التعاون محدودة جدا، فیتجه إلى ارتكاب الجريمة باعتبارها الطريق الأسهل لإثبات الذات، تدفعه إلى ذلك مشاعر العدوانية التي

ترسخت في شعوره منذ طفولته المبكرة. والاختلاف بين المجرمين يكمن في حجم ودرجة فشلهم في تحقيق التعاون. وفقا لهذا التصور يقسم "أدلر" المجرمين إلى نمطين بارزين: (ألفرد: معنى الحياة، 2005، ص 263)

- يمثل النمط الأول المجرمين الذين يعلمون الكثير عن التعاون الواجب توافره بين البشر، غير أن التنشئة الأسرية لم تتح لهم فرصة تذوق طعم هذا التعاون، فيتخذون موقفا عدائيا من المجتمع، لأنهم يشعرون أنهم منبوذون، ولا يوجد من يوفيههم حق قدرهم.
- ويشمل النمط الثاني المجرمين الذين تعرضوا للتدليل المفرط خلال فترة طفولتهم، وهؤلاء أيضا حرما من التدريب على التعاون مع الآخرين، حيث تعودوا على بلوغ رغباتهم دون بذل أي جهد.

وإجمالا، فقد خطا "أدلر" خطوة إلى الأمام في إبراز دور البيئة الاجتماعية في خلق الدوافع النفسية الاجرامية، مؤكدا أن طاقة الفرد على تحمل الضغوط الاجتماعية محدودة، فإذا تجاوزت هذه الضغوط مقدرة الفرد على التحمل، وهو ما يصطلح عليه "بعبئة التحمل"، كانت بداية السلوك الاجرامي.

لقد نظر علماء النفس إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك شاذ مرضي، يصدر عن الشخصية المضطربة نفسياً وذلك في أغلب حالات المجرمين. مما يعني أن شخصية المجرم لا تختلف في جوهرها وفي تكوينها النفسي عن شخصية المريض نفسياً، معتبرين أن الفعل الإجرامي ما هو إلا تعبير صريح عن الصراعات النفسية التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الفعل الإجرامي.

لقد نجح الطب النفسي في التمييز بين المجرم المريض الذي يأتي ارتكابه للجريمة بفعل دوافع مرضية عقلية، تفقده السيطرة على أعصابه، مما يجعله يقدم على تصرفات مخالفة للقانون، وهو يجهل نتائج فعله. وبين المجرم الذي يعاني من دوافع نفسية مرضية جنسية أو عدوانية، تجعله عاجزا عن إقامة علاقات سوية مع العالم الخارجي، فيأتي ارتكابه للفعل الاجرامي تنفيسا عن العقد النفسية الدفينة التي يعاني منها منذ طفولته المبكرة. لقد قادته هذه النتائج إلى التمسك بمبدأ تشخيص الحالة النفسية والعقلية للمتهم قبل البدء بمحاكمته، والتأكد من سلامته الكاملة قبل تقرير مسؤوليته الجنائية عن الجرم المرتكب.

ومن المفيد القول بأن المدخل النفسي يلتقي عند بعض رواده مع المدخل الاجتماعي، في اهتمامه بأثر البيئة الاجتماعية في نمو الدوافع النفسية المؤدية إلى السلوك الاجرامي، غير أن علماء النفس يولون اهتماما أكبر بتشخيص طبيعة وأثر هذه الدوافع، فيما يركز علماء الاجتماع على تحديد ملامح البيئة الاجتماعية التي ينتشر فيها السلوك الاجرامي، والعوامل الاجتماعية المؤدية إلى ذلك.

3. الجريمة من منظور علم الاجتماع الجنائي:

يهتم علم الاجتماع الجنائي بالبحث في أسباب الجريمة والانحراف، من خلال تسليط الضوء على البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها المجرم، وظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وبيان أثرها على حركة الاجرام واتجاهات تطوره. كما يهتم بتحديد معدلات انتشار الجريمة، وتشخيص أنماطها المتعددة، ويربط ذلك باختلاف المجتمعات، وتباين نظمها الاجتماعية، وتنوع معاييرها الثقافية.

يمثل التفسير الاقتصادي للظاهرة الإجرامية أحد الاتجاهات الهامة التي طبعت مسيرة علم الاجتماع الجنائي، تبلورت معالمه في العصر الحديث على يد "كارل ماركس Karl Marx" (1818م-1883م) وزميله "فردريك إنجلز Friedrich Engels" (1820م-1895م)، إثر إعلانهما بيان الحزب الشيوعي عام 1848م، الذي يشرحان فيه تناقضات النظام الاقتصادي الرأسمالي، ويبشران فيه بنظام شيوعي، تخنفي فيه التفاوتات الطبقيّة، وتتحقق في ظلّه العدالة الاجتماعيّة.

ربط "ماركس" و"إنجلز" بين السلوك الإجرامي، وميكانيزم النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة، والمنافسة الحرة، ومرونة العرض والطلب. ووفقاً لتصورهما القائم على مبدأ الحتمية الاقتصادية، يعتبر الاجرام منتجا رأسماليا صرفا، يمثل ردة فعل طبيعية ضد أشكال الظلم الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي، التي تواجهها الطبقة البروليتارية في ظل المجتمع الرأسمالي من ناحية، كما يمثل مظهرا بارزا لجشع الطبقة البورجوازية في سعيها إلى الحصول على أكبر نسبة ربح، من خلال ارتكابها لجرائم الرشوة والتهرب الضريبي والجمركي والغش التجاري من ناحية أخرى.

ينشأ الصراع الطبقي نتيجة التفاوت الصارخ في توزيع الثروة الاقتصادية بين الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج المادية، المسيطرة سياسيا وعسكريا وماديا وقانونيا، والطبقة العمالية التي لا يملك أفرادها سوى قوة عملهم، يبيعونها لملاك وسائل الإنتاج الذين يستغلونهم أبشع استغلال، فينشأ العداء بين الطبقتين ويستفحل الصراع بينهما. وفي ظل هذه الأوضاع، من الطبيعي أن تتجه الطبقات المستغلة إلى الجريمة، تمردا على الظلم الواقع عليها، وسعيا للتعويض عن حقوقها المسلوبة. وأمام عجز الطبقة البرجوازية عن إحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية على علاقات وقوى الإنتاج، لعدم اهتمامها بقضية التوزيع العادل للدخل بين الطبقات، يفتح الطريق واسعا أمام انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها بين الطبقة العمالية. فيما يصح القانون عامة، والقانون الجنائي خاصة، وسيلة الطبقة البرجوازية في تسويق جرائمها. وبالجملة فإن الاختلال في علاقات الإنتاج وتوزيع الثروة، يمثل العامل الأساسي لانتشار الجريمة في المجتمع الرأسمالي.

وينتهي التحليل الماركسي للظاهرة الإجرامية، إلى التأكيد على ضرورة مكافحة الجريمة والحد من انتشارها، من خلال تغيير النظام الاقتصادي ككل، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الدولة، وتحل العدالة الاجتماعية كأساس جديد لتوزيع الثروة والربح.

تبعاً للتصور الماركسي في تفسير الجريمة، أنجزت عديد الدراسات الأمبريقية التي استهدفت تقديم معطيات واقعية حول طبيعة العلاقة بين الجريمة والظروف الاقتصادية السائدة داخل المجتمع. لقد أسفرت هذه الدراسات عن وجود علاقة قوية بين انتشار الفقر والبطالة، وارتفاع معدلات الجريمة. فحيثما يعجز الأفراد عن إشباع حاجاتهم الأساسية إلى المأكل والمشرب والسكن الصحي والاستفادة من فرص التعليم والتثقيف، تنتشر جرائم الأموال من سرقة ونصب واحتيال وتزوير، كما تنتشر الجرائم ضد الأشخاص التي عادة ما تغذيها دوافع الحقد والكراهية الناجمة عن انعدام المساواة الاجتماعية. فضلا عن جرائم العرض، لا سيما بين النساء اللواتي يجدن في امتحان الدعارة المنفذ لتحسين أوضاعهن المعيشية. (منصور، 1991: ص ص 88-89)

من جانب آخر، كشفت هذه الدراسات عن دور التحولات الاقتصادية في تحديد حجم الظاهرة الاجرامية، ففي دراستها لآثار التحول الاقتصادي الهام الذي أسفرت عنه الثورة الصناعية، والذي أفضى إلى انتقال الدول الأوروبية من الاقطاعية إلى

الرأسمالية الصناعية، أكدت الارتفاع الهام لمعدلات الجريمة في المدن مقارنة بالأرياف، مرجعة ذلك إلى تعقد الحياة الاقتصادية داخل المدن، وتشعب مشكلاتها، في ظل مستوى معيشي مرتفع يفرضه نمط الحياة الحضرية. وبالمثل فقد أثبتت أن التقلبات الاقتصادية التي تعرفها الأسعار والأجور، تلعب دورا هاما في ارتفاع معدلات الجريمة أو انخفاضها، حيث لوحظ وجود تناسب عكسي بين معدلات الأجور والجريمة، فيما لوحظ وجود تناسب طردي بين معدلات الأسعار والجريمة. مما يعني أنه حينما تسود الرفاهية الاقتصادية تنخفض معدلات الجريمة، والعكس صحيح. (منصور، 1991: ص ص 86-88)

إن منطق التفسير الاقتصادي عموما، يقودنا الى القول بانتفاء الجريمة في أوساط الطبقات الثرية وهذا يجافي الواقع، كما يفيد خلو المجتمعات الاشتراكية من الجرائم وهذا ضرب من الخيال. مما يعني وجود عوامل اجتماعية أخرى، تلعب دورا هاما إلى جانب العوامل الاقتصادية في نشأة الجريمة وانتشارها، وهذا ما حاول "إميل دوركايم Emile Durkheim" (1858م-1917م)، رائد المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع إبرازه، من خلال نظريته عن التضامن الاجتماعي.

ينطلق "دوركايم" من تأكده على حتمية الجريمة كظاهرة اجتماعية، لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات الانسانية، فالأفراد داخل المجتمع الواحد، لا يخضعون بنفس القدر لمعايير الضمير الجمعي، وشذوذ البعض منهم عن هذه المعايير، يفضي لا محالة إلى نشأة الجريمة بمختلف أنماطها. كما يؤكد معيارية السلوك الإجرامي، فنحن لا نستنكر الفعل لأنه اجرامي، ولكنه فعل اجرامي لأننا نستنكره، مما يعني أن المجتمع يلعب دورا كبيرا في تحديد المعايير الاجتماعية للسلوك، وكل فعل يشذ عن هذه المعايير يعتبر جريمة، حتى لو لم يعاقب عليها القانون. مما يعني أن الحكم على الظواهر الاجتماعية المرضية لا يكون بالنظر إليها في ذاتها ولذاتها، وإنما بإرجاعها إلى جملة القواعد الاجتماعية التي يخضع لها مجتمع بعينه، في حقبة زمنية محددة. ولذلك من السهل أن نلاحظ بأن ما هو مقبول في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، وما يقال عن المكان، يصدق عن الزمان أيضا. (دوركايم، 1990: ص ص 131-132)

وفي تشخيصه لعوامل انتشار السلوك الاجرامي، يطرح "دوركايم" فكرته عن "الأنومي" أو اللامعيارية، ومؤداها أن الأفراد يتميزون برغبات غير محددة، على خلاف الأنواع الحيوانية التي تقف رغباتها عند مجرد إشباع حاجاتها البيولوجية. ويترتب على هذه الطبيعة الإنسانية الشرهة وغير القنوعة، ضرورة وجود ضوابط خارجية يفرضها المجتمع، تضع قيودا على الرغبات الإنسانية الجامحة، وتحدد السبل المناسبة لإشباعها. فإذا ما انهارت القواعد الاجتماعية المنظمة بفعل تحولات اجتماعية مفاجئة، انساق كل فرد إلى إشباع تطلعاته واحتياجاته بطريقته الخاصة، فتنشأ حالة من فقدان المعايير الاجتماعية يصطلح عليها بالأنومي، يتصرف الأفراد في إطارها دون موجه أخلاقي، فيفضي ذلك إلى انتشار السلوك الاجرامي. ومع أن فقدان التام للمعايير الاجتماعية يستحيل واقعا، إلا أن هذه القواعد المعيارية قد تختلف شدة وضعفا، من جماعة إلى أخرى، مما يفسر اختلاف معدلات الجريمة. من هنا يتولد اهتمام "دوركايم" الكبير بالكشف عن العوامل التي تؤدي إلى التضامن الاجتماعي، وتلك التي تحطم هذا التضامن، لينتهي إلى نتيجة هامة مفادها: أنه كلما زاد التجانس بين أعضاء الجماعة، كلما زاد تضامنهم الاجتماعي. وكلما كان التضامن الاجتماعي قويا، قل الميل إلى الجريمة. (Durkheim, De la division du travail, (social, 2007: pp 360-365)

وينبغي أن نشير هنا إلى أن دراسته عن "الانتحار" ينبغي أن تفهم في هذا الإطار، فالانتحار بوصفه موتاً إرادياً يمثل جريمة موجّهة نحو الذات، وهذا النمط من الأفعال، يرتبط بغيره بحالة التضامن الاجتماعي السائدة داخل المجتمع. بهذا المنظور يميز "دوركهايم" بين ثلاثة أنماط من الانتحار هي: الانتحار الأثني، الانتحار الغيري والانتحار الأنومي:

■ انتهى "دوركهايم" إلى تحديد نمط الانتحار الأثني، بناءً على دراسته لطبيعة العلاقة بين الدين والانتحار، حيث لاحظ من واقع الإحصاءات الرسمية أن الانتحار يزداد عند البروتستانت مقارنة بالكاثوليك، ويزداد عند الكاثوليك مقارنة باليهود، وقد أرجع ذلك لاختلاف شدة التضامن الاجتماعي بين هذه الطوائف الدينية. ودرس العلاقة بين الظروف السياسية والانتحار، حيث لاحظ أن معدل الانتحار يقل في فترات الاضطراب السياسي والحروب مقارنة بفترات الاستقرار السياسي، وأرجع ذلك لزيادة درجة التماسك الاجتماعي بين الأفراد في أوقات الأزمات. كما درس العلاقة بين الانتحار والتكوين الأسري، حيث تبين له أن الروابط الأسرية تقل من عزلة المتزوج، ولهذا نقل نسبة الانتحار عند المتزوجين مقارنة بالاعزّاب، وعند المتزوجين بأولاد مقارنة بالمتزوجين بدون أولاد. وعند المتزوجين مقارنة بالمتطلقين والأرامل، وعند المطلّقين والأرامل بأولاد مقارنة بالمطلقين والأرامل بدون أولاد. واستناداً إلى هذا التحليل يفسر "دوركهايم" ارتفاع معدل الانتحار الأثني بضعف التكامل الاجتماعي، حيث يقف الأنا الفردي في مواجهة الأنا الاجتماعي ويفرض ذاته. (Durkheim, Le suicide, 2007 : p149)

■ يعد الانتحار الغيري نتيجة مباشرة لقوة التضامن الاجتماعي، فإذا كان المنتحرون الأثنيون يعتقدون أن الأمر متروك لهم في تحديد أفعالهم، لأن إرادتهم تنفصل عن إرادة الجماعة، فإن المنتحرين الغيريين يربطون إرادتهم بإرادة المجتمع، ويفعلون ما تمليه عليهم الجماعة التي ينتمون إليها. فهم على استعداد لأن يضحوا بأنفسهم في سبيلها، ويشيع هذا النموذج في المجتمعات البدائية، حيث تسود حالات الانتحار التي تتطلبها واجبات الطقوس، وتمليها الأعراف الاجتماعية. (Durkheim, Le suicide, 2007 : p233)

■ ينتج الانتحار الأنومي عن تدمير مفاجئ للتوازن الاجتماعي، مما يؤدي إلى تحطيم البناء المعياري داخل المجتمع، كأن يرتفع معدل الانتحار في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الإفلاس. ومرد ذلك أنه في حالة الثبات النسبي للمجتمع، تكون مستويات الطموح محددة، وطرق إشباعها المقررة اجتماعياً واضحة. أما في حالة اضطراب المجتمع، تتميز مستويات الطموح بعدم التحديد، ويجد الأفراد هوة تفصل بين ما يطمحون إليه، وما يستطيعون تحقيقه بالفعل، فتؤدي هذه الصدمة إلى ارتفاع معدل الانتحار. مما يعني أن الانتحار الأنومي يعود إلى ضعف طارئ في درجة التضامن الاجتماعي. (Durkheim, Le suicide, 2007 : p264)

سمحت هذه البيانات الإحصائية لـ "دوركهايم" من تدعيم فرضه عن التناسب العكسي بين معدل الانتحار ومستوى التضامن الاجتماعي الأسري والسياسي والاقتصادي. فكلما زادت درجة امتثال الفرد للمعايير الاجتماعية، قل ميله إلى الانتحار، وكلما قلت درجة الامتثال هذه ارتفع معدل الانتحار، وإن كان الانتحار الغيري لا يؤكد مثل هذا الافتراض. لقد نجح "دوركهايم" في توضيح الطابع المعياري للجريمة، كما وفق في ربطها بطبيعة التنظيم الاجتماعي، من خلال التأكيد على أثر الاستقرار الاجتماعي في خفض معدلات الجريمة. غير أنه لم يفلح في بيان الكيفية التي يصبح بها الفرد مجرماً، كما أنه لم يوفق في تفسير علة تباين ردود أفعال الأفراد الذين يجمعهم تنظيم اجتماعي واحد.

إن ما عرضناه على مستوى هذا البحث، لا يمثل كل ما قدم من تفسيرات اجتماعية للجريمة، فهناك نظريات كثيرة حاولت تشخيص العوامل الاجتماعية المسؤولة عن انتشار السلوك الاجرامي نذكر منها: نظرية الوسط الاجتماعي لـ"لاكساني Lacassagne"، نظرية التراخي الاجتماعي لـ"روبرت ميرتون R.Merton"، نظرية التقليد لـ"جابريل تارد G. Tarde"، النظرية البيئية لـ"كليفورد شو Clifford. Shaw"، ونظرية الثقافة الفرعية لـ" والتر ميلر W. Miller... الخ

وإجمالاً، فقد اجتهد علماء الاجتماع في إبراز الأثر البالغ للبيئة الاجتماعية في نشأة السلوك الاجرامي واستفحاله، فالمجتمع هو الذي يصنع الجريمة، والمجتمعات لا تحوي من المجرمين أكثر مما تستحق. غير أنهم أهملوا الجوانب الفردية للإجرام، ولذلك فقد فشلوا في تفسير الكيفية التي يؤثر بها الوسط الاجتماعي على ثلثة من الأفراد هم المجرمين، دون غيرهم ممن يعيشون في نفس الوسط. لذلك تأتي الاسهامات التكاملية في تفسير الجريمة، لتحاول من جانبها تقديم وجهة نظر متعددة العوامل، تتجاوز النظرة التخصصية الضيقة التي تعتمد على العامل الوحيد في تفسير الظاهرة الاجرامية.

4. الجريمة من المنظور التكاملي:

تعتبر نظرية الاختلاط الفارق لـ" أدوين سذرلاند Edwin Sutherland" من أهم النظريات التكاملية التي حاولت تفسير السلوك الاجرامي من خلال الجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية. تنطلق هذه النظرية من فكرة هامة مؤداها: أن القاعدة في خلق السلوك الاجرامي تتمثل في الارتباط الوجداني بشخص منحرف. وهذا الارتباط الوجداني لا يقتصر على الوالدين والإخوة في نطاق الأسرة، ولكنه يمتد إلى جماعة الرفاق، والدراسة، والعمل، والجوار، والأقارب.

إن ارتباط الفرد السوي بالفرد المنحرف يدل على اشتراكهما في الميول الإنحرافية، مما يعني أن الفرد السوي من العسير اندماجه في جماعة منحرفة، ما لم يكن يملك استعداداً نفسياً لقبول السلوك المنحرف. وبالمثل فإن عدم انحراف الفرد السوي، لا يعني أنه لم يتصل طوال حياته بأشخاص منحرفين، ولكنه يعني أنه لم يتأثر نفسياً بهم.

من هنا يتضح مفهوم الاختلاط الفارق كعامل أساسي في اكتساب السلوك الاجرامي، فالاختلاط بحد ذاته لا يعد كافياً لاكتساب السلوك المنحرف، إنما يعتمد هذا الاكتساب بشكل كبير على مدة هذا الاختلاط، وتاريخ بدايته، وقوة استجابة الشخص السوي للشخص المنحرف، وهي العوامل التي تصنع الفارق بين المجرمين. فكلما حدث هذا الاتصال في سن مبكرة، واستمر إلى مراحل متقدمة من حياة الفرد، كلما كان اكتسابه للسلوك الاجرامي قوياً. وكلما طال مدة هذا الاختلاط، كلما كان التأثير عميقاً. وبالمثل كلما كان الميل النفسي للسلوك الاجرامي قوياً، كلما كانت درجة استجابته أقوى وانفعاله الايجابي أشد. ويؤكد "سذرلاند" أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه في إطار من العلاقات الشخصية المباشرة، فوسائل الاتصال المسموعة والمرئية، التي لا تقوم على التفاعل المباشر مع الأفراد تلعب دوراً ضئيلاً في انتشار السلوك الاجرامي.

وفق هذا التصور، يرفض "سذرلاند" إرجاع السلوك الإجرامي إلى العوامل النفسية والاجتماعية الناجمة عن انتشار الفقر تحديداً، فهناك أشخاص ينتمون إلى طبقات غنية ومع ذلك يرتكبون جرائم خطيرة كجزء من نشاطاتهم المهنية. وقد اصطلح عليهم بذوي الياقات البيضاء أو الجرائم الخاصة، ليؤكد أن الاجرام سلوك يتعلمه الأغنياء والفقراء على السواء، بطريقة واحدة وبعمليات متشابهة. يشمل هذا الاكتساب أمرين هاميين: الأول تعلم فن الجريمة، أي وسائل ارتكابها سواء كانت بسيطة أم

معقدة. أما الثاني فيتعلق باكتساب الاتجاه النوعي التبريري للدوافع الاجرامية. وعموما يمكن عرض المسلمات التي ينهض عليها تفسير "سذرلاند" للسلوك الاجرامي كما يلي: (سذرلاند، 1968، ص ص 101-103)

- السلوك الاجرامي سلوك متعلم، والشخص الذي لم يدرّب على الجريمة لا يمكنه أن يصبح مجرماً.
- يتم هذا التعلم من خلال مواقف التفاعل الاجتماعي المباشرة.
- يحدث التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات الحميمية التي ينتمي إليها الفرد.
- الفارق الأساسي بين سلوكيات الأفراد يعتمد بشكل أساسي على نوعية الأفراد الذين يختلطون بهم.
- يشمل التعلم اكتساب أساليب ارتكاب الجرائم البسيطة منها والمعقدة، فضلا عن اكتساب الاتجاه النوعي للدوافع والحوافز والتبريرات والاتجاهات.
- يصبح الفرد جانحا أو مجرماً متى اكتسبت دوافعه اتجاها مواليا للجماعات الجانحة التي يرفض أعضاؤها الانصياع إلى القانون، والخضوع لقواعده.
- يتباين الاختلاط الفارق من مجرم لآخر بحسب تكراره، ومدى استمراريته، وقوة شدته، ودرجة أولويته.
- عملية تعلم السلوك الاجرامي لا تختلف عن سائر عمليات التعلم التي يخضع لها الفرد طيلة حياته.
- الفرق بين الفرد المجرم والسوي يكمن فيما تعلمه من بيئته، وليس في نسيج تكوينه الخاص، فكل شخص ينطبع بالمحيط الثقافي والاجتماعي الذي يعيش فيه.

لقد وفق "سذرلاند" في إبراز دور العلاقات الشخصية في نشأة السلوك الاجرامي، ضاربا عرض الحائط بالتفسيرات البيولوجية والسيكولوجية التي تنظر إلى المجرم باعتباره شخص مريض، يعاني من قصور عضوي أو مرض عقلي أو عقدة نفسية تدفعه إلى الاجرام. كما وفق في تحليل الجرائم التي يرتكبها أفراد الطبقة الثرية، ممن يتمتعون بمكانة اجتماعية راقية، ومستوى معيشة مرتفع، مؤكدا أن معدل الجريمة لا يرتبط بالضرورة بالأوضاع الاقتصادية الصعبة، وإنما يرتبط بمعدل الاختلاط بالأشخاص المنحرفين. غير أن تأكيده على ضرورة اكتساب المهارة الاجرامية، وإن كان يصدق على جرائم الغش والتزوير والتدليس والاحتيال، فإنه لا يصدق على جرائم العنف والسب والقذف التي لا تتطلب نفس القدر من الذكاء والمهارة. كما أن الاختلاط الفارق لا يمكنه أن يقدم تفسيراً مقنعا للجرائم العاطفية التي ترتكب تحت وطأة الانفعالات النفسية الشديدة.

من جانبه اجتهد "أريكو فيري Enrico Ferri" (1856م-1929م)، في كتابه الشهير "علم الاجتماع الجنائي Sociologie Criminelle" الذي نشره عام 1881م، في تجاوز القصور الذي وقع فيه "لومبروزو" مقدما نظريته متعددة العوامل، التي أكد فيها أن الفعل الاجرامي يحدث بفعل عوامل متعددة متداخلة، باطنية وخارجية، تتفاعل معا بشكل يختلف من مجرم إلى آخر. (Ferri, 1914 : p 175)

تتمثل العوامل الباطنية في العيوب العضوية والنفسية التي أسهب "لومبروزو" في تحديدها، فضلا عن السمات الشخصية للمجرم وتشمل: الحالة الاجتماعية، المهنة، مكان الإقامة، الطبقة الاجتماعية، مستوى التعليم، ونوع التربية التي تلقاها. فيما تتفرع العوامل الخارجية إلى قسمين: عوامل فيزيقية، والتي أثبتت الدراسات الإحصائية أنها تلعب دورا هاما في تحديد معدل السلوك الاجرامي، وتشمل: المناخ، التربة، تعاقب الليل والنهار، درجة الحرارة السنوية، الأحوال الجوية، الإنتاج الزراعي...الخ. وعوامل اجتماعية تعكس طبيعة الوسط الاجتماعي الذي يعيش في ظله المجرم، وتشمل: كثافة السكان، اتجاه

الرأي العام، نوع الديانة، شكل الأسرة، النظام التربوي، التنظيم الاقتصادي والسياسي، الإنتاج الصناعي، الإدارة الحكومية، القضاء والشرطة القضائية، وأخيرا النظام التشريعي المدني والجنائي. (Ferri, 1914 :pp175-176)

وضح "فيرري" أن العوامل الباطنية تهيمن بشكل واضح على المجرمين بالميلاد، المجرمين المجانين، والمجرمين بالعاطفة. فيما أقر هيمنة العوامل الخارجية على المجرمين بالصدفة وبالعادة المكتسبة، غير أنه أولى-خلافًا للـ"لومبروزو"- أهمية كبيرة للعوامل الاجتماعية، حيث أقر بناء على "قانون الكثافة الاجرامية La loi de saturation criminelle" أنه في ظل ثبات العوامل البيولوجية والمناخية، فإن العوامل الاجتماعية تلعب دورا استراتيجيا في زيادة أو نقصان معدل الجريمة. وعليه دعا إلى ضرورة اتخاذ تدابير وقائية من الجريمة، كالاتمام بمؤسسات رعاية الأحداث، ومحاربة عمالة الأطفال، وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومراجعة الإجراءات العقابية الضرورية لحماية المجتمع من المجرمين. (Ferri, 1914 :p182)

لقد وفق "فيرري" في تقديم رؤية شمولية تستوعب جملة من العوامل البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية في تفسير الظاهرة الاجرامية، كما نجح في لفت الانتباه إلى ضرورة مكافحة الجريمة من خلال تطبيق استراتيجية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحييد العوامل الدافعة إلى الاجرام. فضلا عن ذلك، فقد لعب تصنيفه لطوائف المجرمين دورا هاما في تحديد نوع المعاملة العقابية الملائمة للمجرم. غير أنه أخفق في تجاوز فكرة المجرم بالميلاد التي تعوزها الشواهد الأمبريقية.

خاتمة:

يتضح من العرض السابق قصور التحليلات التخصصية التي حاولت تقديم تفسير جزئي لنمط إجرامي بعينه، في قالب تهيمن عليه فكرة الحتمية الاجرامية، فالعوامل العضوية والنفسية والاجتماعية، جميعها تقتضي حتمية وقوع الفعل الإجرامي، على نحو يجعله خاضعا لقوانين أشبه ما تكون بقوانين الطبيعة والرياضيات.

إن السلوك الإجرامي ظاهرة فردية في حياة الفرد، وهو أيضا ظاهرة اجتماعية في حياة المجتمع، وإذا كان علماء البيولوجيا يربطون عوامل نشأتها بالتركيب البيولوجي للإنسان، بينما يحصرها علماء النفس في عوامل نفسية داخلية، وعلماء الاجتماع في أخرى بيئية خارجية، فإن الاتجاه السليم هو الاتجاه التكاملي الذي يحاول الجمع بين العوامل التكوينية والاجتماعية في نسق تفسيري واحد، يستوعب جوانب الشخصية الاجرامية البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

إن واقع الدراسات الانسانية والاجتماعية يثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن لا وجود لخط فاصل بين الفرد والمجتمع، بل إن التفاعل بينهما يبلغ من القوة ما يجعل التفسير القائم على فكرة العامل الواحد قاصراً مشوباً بالعوارج. وما يؤكد ذلك نسبية النتائج التي خلصت إليها البحوث الاجرامية، فما يصلح لتفسير إجرام السارق المحترف لا يصلح لتفسير إجرام القاتل العارض، وما يصلح لتفسير جرائم الآداب لا يصلح لتفسير الجرائم الضريبية والجمركية...وهكذا.

لقد فرض الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية شرعيته على مسار تطور علم الاجرام، الذي أصبح يضم بين دفتيه عددا هاما من العلوم الجنائية، التي تتناظر جميعا من أجل الوصول إلى الفهم الشامل لعوامل السلوك الاجرامي، واقتراح أفضل الاجراءات الوقائية والاحترازية للحد من انتشاره، ولا شك أن ميل عدد هام من علماء الاجرام إلى إطلاق لفظ "علوم الاجرام" على هذا الفرع المعرفي لأبلغ دليل على ذلك.

المصادر والمراجع العربية:

1. أدلر، ألفريد (دت)، الطبيعة البشرية (ط1)، ترجمة نجيب بشرى، عادل (2005)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
2. أدلر، ألفريد (1931)، معنى الحياة (ط1)، ترجمة نجيب بشرى، عادل (2005)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
3. أدلر، ألفريد (دت)، سيكولوجيتك في الحياة كيف تحياها (ط1)، ترجمة الجسماني، عبد العلي (1996)، بيروت: الدار العربية للعلوم، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
4. لطفي السيد، أحمد (2003-2004)، المدخل لدراسة الظاهرة الاجرامية والحق في العقاب (ج1)، مصر: جامعة المنصورة.
5. خلف، محمد (1986)، مبادئ علم الاجرام، القاهرة: دار المعرفة.
6. محمد خليفة، أحمد (1949)، علم النفس الجنائي والقضائي (ط2)، مصر: دار الفكر العربي.
7. دوركايم، إميل (1895)، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة بوزيدة، عبد الرحمان (1990)، الجزائر: موفم للنشر.
8. زيتون، فاطمة (2012)، أثر الخطورة الاجرامية في قيام المسؤولية الجنائية الدولية، رسالة ماجستير في علم الاجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
9. سنرلاند، أودين ودونالد، كريسي (دت)، مبادئ علم الاجرام، ترجمة السباعي، محمود والمرصفاوي، حسن (1968)، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.
10. عامود، بدر الدين (2011)، علم النفس في القرن العشرين (ج1)، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
11. عباس، فيصل (1996)، التحليل النفسي والاتجاهات الفرويدية (ط1)، بيروت: دار الفكر العربي.
12. عبد الستار، فوزية (1985)، مبادئ علم الاجرام والعقاب، بيروت: دار النهضة العربية.
13. إبراهيم منصور، إسحاق (1991)، موجز في علم الاجرام وعلم العقاب (ط2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

المصادر والمراجع الأجنبية:

14. César, Lombroso(1887). **L'homme criminel (criminel-né, fou moral, épileptique)**, traduit par Régnier et Bournet, 4ème édition, Félix Alcan, Paris.
15. César, Lombroso(1890). **L'anthropologie criminelle et ses récents progrès**, Félix Alcan, Paris.
16. Durkheim, Emile(2007). **De la division du travail social**, 7ème édition, PUF, Paris.
17. Durkheim, Emile(2007). **Le suicide**, 13 ème édition, PUF, Paris.
18. Ferri, Enrico(1914). **La sociologie criminelle**. Traduit par Terrier, Léon. 2^{ème} édition, Félix Alcan, Paris.
19. Garofalo, Raffaele(1890). **La criminologie : étude sur la nature du crime et la théorie de la pénalité**. 2^{ème} édition, Félix Alcan, Paris.

